

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٧

الثلاثاء، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٨٧ إلى ١٠٤ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة

السيد ماونغ واي (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفدي في اللجنة الأولى هذا العام، أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، وأن أهنيء المكتب على انتخابكم وتوليكم المنصب عن جدارة. ونؤكد لكم كامل دعمنا وتعاوننا في الاضطلاع بمسؤولياتكم. ونحن على ثقة بأن مداولات اللجنة الأولى تحت قيادتكم المقتدرة ستكون منتجة ومثمرة.

ويؤيد وفد بلدي تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وكذلك البيان الذي أدلى به ممثل ميانمار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

لا تزال ميانمار تعتقد أن المعاهدات المعترف بها دوليا بشأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق مختلفة من العالم تسهم بفعالية في تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار على صعيد العالم. ونشجع الدول الأعضاء على مواصلة جهودها الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية حيثما لا توجد، بما في ذلك في الشرق الأوسط.

ويود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة للترحيب بتوقيع الدول الحائزة للأسلحة النووية في أيار/مايو على بروتوكول المعاهدة الملزم قانونا بشأن منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى الدول. نرحب أيضا بإعلان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منطقة سلام، وهو إعلان صدر بمناسبة مؤتمر القمة الثاني لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي انعقد في هافانا في كانون الثاني/يناير.

أما في منطقتنا، فتلتزم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالحفاظ على منطقة جنوب شرق آسيا بوصفها منطقة

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org)، Room U-0506, Chief of the Verbatim Reporting Service. وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1456759 (A)



سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وهنا في اللجنة الأولى، سيعمل وفدي على استكشاف إمكانية إما تبني أو دعم مشروع القرار المعنون "عدم البدء بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي".

إن الأسلحة النووية تمثل أكبر قدرة تدميرية من بين جميع الأسلحة. لذلك، فإن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار يحظيان بأعلى أولوية في سعي بلدي إلى تحقيق أهداف الحد من التسلح ونزع السلاح. تمثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نزع السلاح النووي ونظام عدم الانتشار النووي. لذلك، نود أن نؤكد مجددا دعوتنا إلى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما تلك التي لديها أكبر الترسانات النووية، لكي تتخذ فورا الخطوات العملية الـ ١٣ لترع السلاح النووي والواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، فضلا عن خطة العمل المكونة من ٢٢ نقطة بشأن نزع السلاح النووي والمتضمنة في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٠. ولم يتبق سوى بضعة أشهر على انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠١٥. ونرى أنه ينبغي أن ينطوي على أهمية مزدوجة: تجديد الالتزامات المقطوعة في مؤتمري استعراض المعاهدة لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. واعتماد أهداف عملية للسنوات الخمس المقبلة.

ريثما يتم القضاء الكامل والتام على الأسلحة النووية، من الضروري أن تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية بتوفير كل الضمانات الفعالة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. في هذا الصدد، من المهم للغاية التوصل إلى اتفاق مبكر لإبرام صك عالمي ينص على ضمانات أمنية سلبية لجميع الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ضمانات ملزمة قانونا وغير مشروطة ولا رجعة فيها.

ما زال وفدي يثق بأهمية وصلاحيات مؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف بشأن

خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، على النحو المنصوص عليه في ميثاق رابطة أمم جنوب شرق آسيا. في هذا الصدد، تتشاطر ميانمار الرغبة المشتركة لجميع الدول الأعضاء في الرابطة بأن تقوم الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتوقيع والتصديق مبكرا على بروتوكول المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

ترحب ميانمار بإعلان يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر من كل سنة يوماً عالمياً للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، فضلا عن عقد جلسة عامة للجمعية العامة على المستوى الوزاري هنا في نيويورك في نفس التاريخ من هذا العام للاحتفال به (انظر A/68/PV.11). ولا يمكن لذلك التعهد أن يكون عنصرا لتغيير فوري في قواعد اللعبة، ولكن من دون شك سيكون تحريكا لطيفا لبناء الوعي العام والدعم على الصعيد العالمي بصورة تدريجية لتحقيق القضاء التام على الأسلحة النووية.

لقد حضرت ميانمار المؤتمرين الدوليين اللذين انعقدا في أوسلو ونياريت بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية. نود أن نعرب عن خالص شكرنا وتقديرنا إلى المنظمين على تيسير الحضور. ونأمل أيضا في المشاركة في المؤتمر الثالث المقرر عقده في فيينا في كانون الأول/ديسمبر.

إن ميانمار كغيرها من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعتبر الفضاء الخارجي تراثا مشتركا للبشرية. ونحن نتشاطر رأي الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في أن تسليح الفضاء الخارجي سوف يؤدي إلى سباق في التسلح. إن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي مسألة هامة في جدول أعمال الأمم المتحدة لترع السلاح وتحديد الأسلحة، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي من بين القضايا الرئيسية الأربع للمؤتمر نزع السلاح.

يؤيد وفد بلادي النداءات من أجل بدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح لإبرام صك عالمي وملزم قانونا بشأن منع

نزع السلاح النووي، وسنضطلع بذلك مرة أخرى هذا العام. ولذلك، نحث جميع الدول الأعضاء إما على المشاركة في تقديم مشروع القرار أو تأييد مشروع القرار الذي تقدمنا به بشكل إيجابي. وإذا اتبعنا خارطة الطريق الواردة في مشروع القرار بإرادة سياسية قوية، يمكننا التوصل إلى هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية في وقت أقرب.

السيد ميمي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يهنئكم، سيدي الرئيس، وأعضاء المكتب على تولي زمام القيادة في توجيه أعمال اللجنة الأولى.

ونحيط علماً بالبيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل نيجيريا، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

وتعتقد جمهورية الكونغو الديمقراطية أن اللجنة الأولى لا تزال الإطار المثالي لإجراء المناقشات بشأن المسائل المتصلة بالسلام والأمن العالميين. ونأسف لحالة الجمود التي تشوب مؤتمر نزع السلاح بسبب انعدام الإرادة السياسية، الأمر الذي يوفر الحماية للمصالح الخاصة للبعض بينما يظل نزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل مصدر قلق دائم لنا. يجب أن نوحّد جهودنا للتغلب على الخلافات بهدف التوصل إلى نتيجة قوية تضمن استتباب الأمن للأجيال القادمة.

ولا يزال إبرام اتفاقية بشأن حظر الأسلحة النووية من الأولويات الملحة التي يجب إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأنها. ولا يقتصر الخطر الناجم عن وجود تلك الأسلحة على وجود البشرية ذاته، بل تعد أيضاً أداة للهيمنة. وثمة شغلان هما محور اهتمامنا بهدف بلوغ الهدف المتمثل في بناء عالم خال من تلك الأسلحة، وهو ما يتوق إليه المجتمع الدولي بأسره. الشاغل الأول هو انتشار تلك الأسلحة وتحديثها وزيادة عدد الدول الحائزة لها. والشاغل الثاني هو

مسائل نزع السلاح. لقد اتخذ مؤتمر نزع السلاح هذا العام بضع خطوات صغيرة إلى الأمام، من قبيل إعادة إنشاء الفريق العامل غير الرسمي الذي أسندت إليه ولاية وضع برنامج عمل وعقد اجتماعات غير رسمية بشأن بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك المسائل الأساسية الأربع. ولكن تحقيق تقدم كهذا لا يكفي. وبدلاً من الإنهاء باللائمة على مؤتمر نزع السلاح بسبب الحالة الراهنة للأمور، يجب علينا البحث عن حلول ابتكارية للتغلب على الوضع الراهن. ونعتقد أن الحلول القابلة للتنفيذ في متناول أيدينا.

نرى أن مؤتمر نزع السلاح ليس الوحيد الذي يفتقر إلى تحقيق تقدم ملموس. بل إن آلية نزع السلاح برمتها ما برحت جامدة. ونعتقد أن الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح ستكون لها السلطة والشرعية لكي تستعرض بصورة شاملة أداء آلية نزع السلاح بأكملها، بما في ذلك مؤتمر نزع السلاح. تتوق ميانمار إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح في وقت مبكر.

منذ أن تولت الحكومة الدستورية مقاليد السلطة في عام ٢٠١١، ما برحت ميانمار تقوم بالتحضيرات المحلية للتصديق على صكوك نزع السلاح الدولية الرئيسية أو الانضمام إليها. وقد أحرز تقدم كبير في ذلك الصدد. وتمكننا في العام الماضي من توقيع البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسنتمكن في أقرب وقت من التصديق على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

إن صون السلام والأمن الدوليين هو أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة. وميانمار، بوصفها بلداً عضواً محباً للسلام، تمقت جميع أسلحة الدمار الشامل. فمنذ عام ١٩٩٥، قدمت ميانمار سنوياً في اللجنة الأولى مشروع قرار بشأن

مفرطة أو ضرر، مثل الألغام والأفخاخ. وترد المتفجرات الأخرى المستخدمة في الحروب أيضا في هذه الفئة المثيرة للقلق بالغ.

وفي الختام، تسهم جمهورية الكونغو الديمقراطية في الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأسلحة على الصعيد الدولي. أما على الصعيد الوطني، فقد قمنا بسن قانون جديد بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. واستكملت دراسة استقصائية وطنية لوضع ورسم خارطة لأماكن الألغام والمتفجرات الأخرى، التي ستساعدنا في عمليات إزالة الألغام.

السيد أسمروم (إريتريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم.

ومع أن وفد بلدي يؤيد تماما البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا ونيجيريا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والمجموعة الأفريقية، على التوالي، أود أنؤكد على ما يلي.

أولا، يمكن معالجة مسائل الأمن الدولي والإقليمي ونزع السلاح على أفضل وجه من خلال التفاوض المتعدد الأطراف وعن طريق الصكوك الشفافة والشاملة وغير التمييزية. وتؤيد إريتريا مختلف الصكوك الدولية التي تهدف إلى نزع السلاح الكامل والقابل للتحقق الذي ولا رجعة فيه، والتي تشمل جميع أسلحة. ويجب أن يدفعنا مستقبلنا المشترك، والتعقيد المتنامي للأمن الدولي إلى إبداء الإرادة السياسية اللازمة للاتفاق على برنامج أساسي والبدء فورا في إجراء المناقشات الموضوعية بشأن مسائل نزع السلاح.

ثانيا، ما زالت الأسلحة التقليدية تشكل مأساة فظيعة للملايين من الناس في جميع أنحاء العالم. فالكثير من التدمير وعدم الاستقرار والتخلف وانتشار التطرف والإرهاب في منطقتنا ينجم عن النقل غير المنظم وغير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إن برنامج عمل الأمم المتحدة

نقل التكنولوجيات النووية - وهي مسألة دقيقة للغاية لأنها تمس المبادئ الأساسية للتعاون بين البلدان الصناعية وبلدان العالم الثالث. والأمر الدقيق أيضا هو مستوى القيود المفروضة على نقل التكنولوجيات النووية، إذ أن حق كل بلد في وضع برامج لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وإمكانية الوصول إلى تلك التكنولوجيا العالية معرض للخطر.

يجب أن تظهر الدول الحائزة للأسلحة النووية، في الواقع، المسار الذي ينبغي اتباعه بالحد من مخزونها بشكل كبير بطريقة يمكن التحقق منها لتهيئة الأوضاع المواتية لتحقيق الغرض النهائي، وهو عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. ونعتقد بصدق أن المسألة النووية يجب أن تتبع مسارا تبعته الأسلحة الكيميائية، التي في هذه المرحلة، بالرغم من أنه لا يزال يتعين القيام بالكثير، قد هيأت زحما في التضامن الدولي بنتائج مرضية جداً للجميع. إن جمهورية الكونغو الديمقراطية دولة طرف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا ولديها ترسانة قانونية هامة تتعامل أساسا مع استخدام المعادن الاستراتيجية واستغلالها تجاريا.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، يجب أن تستمر عملية تخفيض الأسلحة ورصدها، في حين لا بد من عقد مشاورات الرامية إلى الحد من عمليات النقل الدولي. ويرحب بلدي بالمبادرات المتخذة فعلا في هذا المجال، وآخرها اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة، التي ستدخل حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. هذا صك قانوني واسع النطاق للغاية في رصد التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية. إذا يوحد ويدون المسؤوليات التي تقع على عاتق الدول عملا بالمبادئ ذات الصلة للقانون الدولي. وترحب جمهورية الكونغو الديمقراطية بالجهود المتفق عليها الرامية إلى تنفيذ هذا الصك.

كما ينبغي بذل الجهود من أجل الحد من الآثار السلبية لاستخدام أسلحة تقليدية معينة التي يمكن أن تسبب معاناة

رابعا، إن جوانب التقدم العلمي والتكنولوجي المحركات الرئيسية للتقدم الإنساني. وفي نفس الوقت، كما شهدنا في السنوات الأخيرة، تنطوي التكنولوجيا الحديثة على إمكانية استخدامها لأغراض إرهابية وإجرامية غير مشروعة من جانب الدول والجهات الفاعلة من غير الدول لتقويض الاقتصاد الوطني وأمن الدول. ترى إريتريا أن ثمة حاجة ملحة إلى تنشيط جهودنا للتوصل إلى تفاهم مشترك فيما بين الدول حول السبل والوسائل الكفيلة بالتصدي بشكل جماعي لاستخدام التكنولوجيا لأغراض تدميرية.

أخيرا وليس آخرا، يجب ألا ننسى أن مسائل من قبيل العدوان والاحتلال تقوض السلم والأمن الدوليين. فالبلدان سواء أكانت كبيرة أم صغيرة لا يجوز لها أن تحتل أراضي دول أخرى، ويجب حثها على احترام ميثاق الأمم المتحدة والتزاماتها التعاهدية. وأؤكد للرئيس دعم إريتريا الكامل له في إدارته لدفة عمل هذه اللجنة الهامة لكي يتكامل عملها بالنجاح.

السيد سامفيليان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أنضم إلى المتكلمين السابقين في تهنئة السفير راتراي على انتخابه لرئاسة اللجنة الأولى، وأهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين. كذلك أود أن أعرب عن استعداد وفدي للعمل معه، ونتعهد بدعمنا الثابت له من أجل تحقيق الأهداف الطموحة التي تنتظرنا خلال الدورة الحالية.

تعلق أرمينيا أهمية كبيرة على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والتي تهدف إلى توطيد الأمن والاستقرار الدوليين والإقليميين، وهيئة بيئة تسودها الثقة. ونعتقد أن السلم والأمن يرتبطان ارتباطا مباشرا بترع السلاح وتحديد الأسلحة. في هذا الصدد، فإن القضاء على أسلحة الدمار الشامل وتحديد الأسلحة التقليدية، ومنع التحول العسكري لميزانيات الدفاع، وتكديس الأسلحة المزعزع للاستقرار، كلها تؤدي دورا

لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحة هذا الاتجار والقضاء عليه ما برح وثيقة هامة في جهودنا لمكافحة النقل غير المشروع لهذه الأسلحة. ترحب إريتريا بالوثيقة الختامية للاجتماع الخامس للدول لفترة السنتين، الذي انعقد في حزيران/يونيه. ونشدد كذلك على ضرورة الحفاظ على العناصر الأساسية في برنامج العمل، بما في ذلك المسؤولية الأساسية للدول في مكافحة الاتجار غير المشروع، واستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، واحترام الملكية والأولويات والقدرات الوطنية. تعمل إريتريا بنشاط مع بلدان المنطقة تحت مظلة المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحة هذا الاتجار والقضاء عليه.

تولت رئاسة الجلسة السيدة فلادوليسكو (رومانيا).

ثالثا، لا تزال الأسلحة النووية تهدد الجنس البشري والاقتصاد العالمي والتقدم الاجتماعي وتعرقل جدول أعمال نزع السلاح والأمن الدولي. وترحب إريتريا بالجلسة العامة للجمعية العامة التي عقدت على المستوى الوزاري (انظر A/68/PV.11) للاحتفال باليوم الدولي من أجل القضاء التام على الأسلحة النووية الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر. إن إريتريا بوصفها من الدول الموقعة على المعاهدة التي أنشأت منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، تؤيد بقوة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أنحاء أخرى من العالم. كذلك فإن إريتريا من الدول الموقعة على معاهدة حظر التجارب النووية، وتعتبر أن دخول الاتفاقية حيز النفاذ سيؤدي دورا حاسما في القضاء التام على الأسلحة النووية. تؤيد إريتريا أيضا الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية، وتثني على العمل الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مختلف البلدان، بما في ذلك العمل المتعلق بالألغام.

وافقت جميع الدول الأعضاء في عام ٢٠٠١ على تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحة هذا الاتجار والقضاء عليه. ونحن نتشاطر الرأي الذي أعرب عنه الكثير ومفاده أنه لا بد من تكثيف مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى التعزيز في عدد من المجالات. ذلك يجسد الفهم المشترك والمسؤولية المشتركة والالتزام بوقف انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي ما زالت تشكل عائقا هائلا أما إحلال السلام والأمن في العالم. تعتقد أرمينيا أيضا بأن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهي مسألة طال انتظارها، سيكون خطوة حاسمة نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وما زلنا نرى جدوى في تنفيذ معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. تؤدي المعاهدة دورا رئيسيا في تقليص كمية المعدات العسكرية إلى المستوى منخفض جدا، وفي نهاية المطاف إنشاء ثقافة لم يسبق لها مثيل بشأن تحديد الأسلحة من خلال آلياتها لتبادل المعلومات والتحقق. وللأسف، شهدت معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا مؤخرا مشكلة كبيرة في تنفيذها. ومن الواضح أن البيئة الأمنية الجديدة في أوروبا بحاجة إلى إعادة تقييم متأن، على أن يلي ذلك تفعيل لتحديد الأسلحة التقليدية. مما لا شك فيه أنه ينبغي لذلك التفعيل أن يرث بعض عناصر الآليات القائمة التي أثبتت جدواها.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

إن أرمينيا إذ تدعو إلى تعزيز القانون الإنساني الدولي وتؤيد تأييدا كاملا الأهداف الإنسانية، تعتبر اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، واتفاقية أوتاوا بشأن حظر استخدام وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها، صكين دوليين هامين لتحقيق الهدف المتمثل في القضاء على فئات كاملة من أسلحة تقليدية مفرطة الضرر. لدينا قناعة ثابتة لم تتغير مؤداها

أساسيا في منع نشوب الصراعات وفي إدارتها، وتؤدي إلى بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وعلاوة على ذلك، فإن التنفيذ غير المشروط للاتفاقات القائمة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، والتعزيز الكامل لها، فضلا عن آليات ومؤسسات التحقق الدولية، ينبغي أن تصبح أولوية لدى المجتمع الدولي.

تعتبر أرمينيا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي تقوم على الركائز الرئيسية الثلاث: عدم الانتشار، ونزع السلاح والاستخدام السلمي للطاقة النووية، حجر الأساس في أي نظام عالمي لعدم الانتشار. ونعتقد أن الدعم وتحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، خاصة في ظل الحالة الراهنة اليوم، أكثر أهمية من أي وقت مضى. وترحب أرمينيا بإعلان الجمعية العامة يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر يوما دوليا للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

في هذا السياق، اسمحوا لي أن أستذكر البيان الذي أدلى به الأمين العام في تلك المناسبة ومفاده أن الاحتفال باليوم الدولي ليس يوما نحض فيه على الحد من الأسلحة النووية، وتضييق نطاقها، وفرض قيود على نشرها أو تقليص دورها في السياسات الأمنية؛ بل إنه أيضا يوم يتأمل فيه المجتمع العالمي في العديد من الفوائد التي يوفرها نزع السلاح النووي ابتداء من تعزيز الأمن إلى حفظ الموارد المالية والعلمية.

إن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أداة دولية أساسية في مكافحة انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية. ولا يزال تنفيذه الكامل على رأس جدول أعمالنا. في وقت قريب جدا، ستعتمد حكومة أرمينيا خطة عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). إنه جهد مشترك رائع تقوم به الهيئات الأرمينية، بالتعاون الوثيق مع لجنة القرار ١٥٤٠، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومبادرة مراكز الامتياز المعنية بالمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية التابعة للاتحاد الأوروبي.

إن وفد الأرجنتين يعرب عن تأييده الكامل للبيان الذي سيلقيه ممثل كوستاريكا بالنيابة عن الجماعة، فضلا عن البيان الذي سيلقيه ممثل سورينام بالنيابة عن اتحاد أمم أمريكا الجنوبية خلال المناقشة المواضيعية. ولهذا السبب، يود وفد بلدي عرض بعض العناصر بإيجاز لمعالجتها في مداولاتنا.

لقد أنشأ المجتمع الدولي، في إطار الأمم المتحدة، نظاما قانونيا شاملا نسبيا لترع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وفي ظل الظروف الجديدة، من المهم جدا للحفاظ على ذلك النظام، مواصلة تعزيز عملية نزع السلاح واعتماد نموذج جديد للتعاون. وهذه مهمة عاجلة، لا سيما إذا كنا نريد الحفاظ على سلامة وسلطة النظام. وليس هناك شك في ضرورة استمرار الأمم المتحدة في القيام بدورها في هذا المجال.

وفيما يتعلق بترع السلاح النووي، ينبغي التخلي عن الأقوال، وعلينا تحقيق بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعقد مؤتمر حول جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى وبدء مفاوضات بشأن إبرام اتفاقية لحظر إنتاج المواد الانشطارية. وتم الاتفاق على تلك الإجراءات الثلاثة بحسن نية خلال مؤتمر عام ١٩٩٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديداتها، ونحن ندعو إلى تنفيذها. وليس لدينا أي شك في التأثير الإيجابي لتلك الخطوات على كامل نظام نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، وكما نفعل عادة، ستعرض الأرجنتين مشروع قرار بعنوان "المعلومات المتصلة بتدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية". وإننا نحث جميع الوفود على النظر في المشاركة في تقديم مشروع القرار.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نرحب بأن عدد التصديقات على معاهدة تجارة الأسلحة قد بلغ، في وقت قياسي، العدد

أن التكاليف البشرية والاجتماعية لاستخدام الألغام المضادة للأفراد، والأشراك الخداعية والأجهزة المتفجرة الأخرى تفوق كثيرا أهميتها العسكرية. وعلاوة على ذلك، مع أن أرمينيا ليست طرفا في الاتفاقية، فإنها تنفذ على أساس طوعي المادتين ١١ و ١٣ من بروتوكول الألغام المعدل الملحق باتفاقية الألغام المضادة للأفراد، كذلك تقدم معلومات سنوية بشأن عن الألغام المضادة للأفراد إلى مركز منع نشوب الصراعات التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وتأتي تلك المعلومات في صيغة استبيان لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. بالنظر إلى المشاكل الأمنية في منطقتنا، تعرب أرمينيا عن استعدادها للنظر في الانضمام إلى الاتفاقيات المذكورة أعلاه إذا ما طبق مبدأ الانضمام المتزامن لجميع دول المنطقة.

أود أن أختتم كلمتي بالتشديد مرة أخرى على أهمية استمرار الجهود لزيادة تحسين وتوسيع نطاق النظام القانوني الدولي في مجال تحديد الأسلحة التقليدية. إن أرمينيا ملتزمة التزاما تاما بواجباتها الدولية بشأن تحديد الأسلحة. اسمحوا لي أيضا أن أذكر بأن أرمينيا ملتزمة بتعزيز القدرة للدولية للأمم المتحدة. ونؤيد أنشطة المنظمة الرامية إلى إحلال السلم والأمن الدوليين، ونحن على استعداد لتقديم مساهمتنا في ذلك.

السيدة مارتينيك (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): من دواعي سرور وفد الأرجنتين ترؤسكم، سيدي، لأعمال اللجنة الأولى، كممثل لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وليس لدينا أدنى شك في أنكم ستسهمون، بفضل قدرتكم ومساكنكم المهني وخبرتكم الدبلوماسية الواسعة، في نجاح أعمالنا. واسمحوا لي أيضا أن أقدم تهنئة وفد بلدي إلى أعضاء المكتب الآخرين. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للممثلة السامية للأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيدة أنجيلا كين، على حضورها والبيان الذي أدلت به قبل أيام قليلة (انظر A/C.1/69/PV.2)، وكذلك على عمل أعضاء فريقها وتفانيهم.

أكثر واقعية. ونحن نتطلع باهتمام إلى المشاورات التي نتوقع منكم، سيدي، إجرائها بعد أن ننتهي من عملنا الموضوعي. في الختام، يود وفد بلدي أن يُذكر بما قاله ببلاغة ممثل شيلي في ختام المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٥:

”لا يظهر التزام المرء بتعددية الأطراف بالأقوال، ولكن بالأفعال وبالقدرة على القيادة وسماحة النفس التي تجعله يعتبر تطلعات واحتياجات جميع الأمم كأنها تطلعاته واحتياجاته“

وفي هذا السياق، من دواعي سرور الأرجنتين انتماؤها إلى منطقة يمكننا فيها، على أساس الثقة المتبادلة التي هي رأس مال لا يقدر بثمن، إقامة علاقات ناضجة ومكثفة ومثمرة، والتي جعلت النقطة تتحول اليوم إلى منطقة سلام. كما نتمنى بجرارة الإسهام، انطلاقاً من واقعنا في الجنوب، لتعزيز الحوار والتفاهم المتبادل على المستوى العالمي، الذي من شأنه أن يولد على المدى الطويل الإرادة السياسية اللازمة لنا جميعاً من أجل الاستفادة من مستقبل أفضل.

ويمكنكم، سيدي، الاعتماد على التعاون الكامل لوفد الأرجنتين. ونأمل أن تتمكن، في ختام عملنا، من القول، كما دأب مواطنكم المغني بوب مارلي على ذلك: ”كل شيء سيكون على ما يرام“.

السيد ثامورا (السلفادور) (تكلم بالإسبانية): نود أن نعرب عن تهانينا لكم، سيدي، ولبقية أعضاء المكتب على انتخابكم لقيادة اللجنة الأولى.

إن السلفادور تدعم هدف بناء آلية عالمية من شأنها منع استخدام الأسلحة النووية. وحن الوقت لجميع حكومات العالم لكي تستخدم جلسات اللجنة الأولى للتعبير عن دعمها من أجل مواصلة المفاوضات لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

اللازم لدخولها حيز النفاذ في كانون الأول/ديسمبر. وهذه هي المرة الأولى التي يقوم فيها المجتمع الدولي بالموافقة على تنظيم تجارة الأسلحة. وبقيامنا بذلك، اتفقنا على منع الأسلحة من الوقوع في أيدي أولئك الذين ينتهكون حقوق الإنسان وعلى منع بيع الأسلحة للإرهابيين والمجرمين وعلى عدم تحويل وجهتها إلى السوق غير المشروعة. وفي هذا السياق، تعرب الأرجنتين عن دعمها القوي للعرض السخي الذي قدمته ترينيداد وتوباغو لاستضافة أمانة معاهدة تجارة الأسلحة. وفي نفس الوقت، تود الأرجنتين شكر المكسيك علىكرمها واستعدادها للعمل بطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة مع جميع الوفود بهدف عقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في المعاهدة.

استناداً إلى بعض الدراسات، ومع أخذ نتائجها بعين الاعتبار، سيؤدي تطوير ما أطلق عليه ”إنترنت الأشياء“ إلى مضاعفة المعرفة كل ١٢ ساعة. وفي ضوء ذلك، ليس هناك شك في ضرورة وأهمية معالجة مسألة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وكانت الأرجنتين عضواً في فريق الخبراء الحكوميين في عام ٢٠١٣. وفي هذا السياق، فهي تتطلع إلى استنتاجات عمل فريق الخبراء الحالي، برئاسة ممثل البرازيل. وفي الوقت نفسه، تعتقد الأرجنتين أيضاً أن هدف تحقيق مستويات مناسبة من الأمن في العالم الرقمي أمر ضروري لتحقيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كامل إمكاناتها، ومن ثم تسهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبشرية جمعاء.

وفي سياق آخر، من الضروري أيضاً التغلب على الجمود المتصور أو الحقيقي الذي تعاني منه آلية الأمم المتحدة لترزع السلاح، وذلك لتوليد الإرادة السياسية اللازمة لاستئناف المفاوضات بشأن مختلف بنود جدول الأعمال والتوصل إلى حلول والبحث عن إجابات لمختلف الشواغل بشأن الأمن. وفي هذا الصدد، وتحديدًا فيما يتعلق اللجنة الأولى، يتعين علينا أن نعتمد نهجاً براغماتياً، يتيح لنا المضي قدماً في عملنا بطريقة

النووية. ونحن ندرك أن هذه لحظة بالغة الأهمية ونعرب عن خيبة أملنا إزاء محدودية الدعم الذي جرى الإعراب عنه للجهود المبذولة لتحقيق هذه الغاية. ويعتقد بلدي أيضا أن معاهدة عدم الانتشار تمثل حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار. ولذلك، نرى أن خطة العمل التي اعتمدت في عام ٢٠١٠ يجب أن تكون بمثابة خريطة طريق لنا وأن هذا هو الطريق الذي يجب أن نسلكه لتحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار. وفي إطار هذا الجهد، أسهمت حكومة بلدي، بالتعاون مع جماعة دول أمريكا اللاتينية منطقة البحر الكاريبي، من خلال إعلان منطقتنا منطقة سلام. وقد اتُخذ ذلك القرار في مؤتمر قمة الجماعة الذي عُقد في هافانا في عام ٢٠١٣.

والسلفادور ملتزمة بترع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي. وقد نظمنا مؤخرا، بالتعاون مع شبكة الناجين والأشخاص ذوي الإعاقة والحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية، المنتدى الوطني الأول في منطقة أمريكا الوسطى عن الأثر الإنساني لاستخدام الأسلحة النووية على البشرية.

وتعتقد السلفادور أن التنمية البشرية والأمن عنصران حاسمان يكمل أحدهما الآخر لضمان تمكن جميع الناس من التمتع بحرية بحقوقهم والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحوكمة الديمقراطية والتنمية المستدامة. وفي إطار هذا النموذج، تواجه السلفادور عددا من التحديات الكبيرة في مجالات حقوق الإنسان والأمن والسلام. فبلدنا، شأنه شأن العديد من البلدان الأخرى في أمريكا الوسطى، يواجه تهديدا يوميا من الجماعات المناهضة للنظام، من قبيل تلك العصابات الشبائية الإجرامية المعروفة باسم "maras"، وهي آفة خطيرة تستخدم الإرهاب كأداة لتحقيق أهدافها الشديدة البشاعة.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يمثل أحد عناصر أعمال تلك

واسمحوا لي أن أذكر بأن الأسلحة النووية مدمرة للغاية بسبب القوة التي تحتويها والخطر الذي تمثله على البيئة وعلى بقاء الإنسان نفسه. وهذا واقع لا يمكن إنكاره. وفي هذا الصدد، يلاحظ بلدنا بقلق عدم اتخاذ إجراءات ملموسة وعدم المتابعة العملية لمعالجة هذه الظاهرة.

وعلى الرغم من أن السلفادور دولة لا تنتج السلاح النووي ولا تسعى إلى أن تصبح دولة حائزة له، فإنها تعتقد أن أي استخدام لهذا النوع من الأسلحة سيكون له عواقب إنسانية كارثية، على نحو ما بينته قاعدة البيانات المقدمة خلال مؤتمر أوصلو في عام ٢٠١٣، وفي الآونة الأخيرة في مؤتمر ناياريت في المكسيك. وتؤيد حكومة بلدنا نتائج مؤتمر أوصلو وناياريت وترحب بالقرار الذي اتخذته حكومة النمسا باستضافة المؤتمر الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر في فيينا.

ووفد بلدنا يؤمن بالأهمية الكبيرة جدا لدعم أي مبادرة تسعى إلى القضاء على استخدام أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا الصدد، تعتقد السلفادور أن الدول الأعضاء من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد اتخذت هذه الخطوة فعلا بإعلان أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم، وهو ما تحقق عبر معاهدة تلاتيلولكو، التي يعود تاريخها إلى عام ١٩٦٧ والتي وقع عليها بلدي. والمناطق الخالية من الأسلحة النووية تسهم إسهاما كبيرا في رفض أسلحة الدمار الشامل ووصمها. فهذه المناطق ترسي أساسا متينا لفرض حظر دولي شامل على هذه الأسلحة. ولذلك، سيدعم وفد بلدنا الإرادة المعبر عنها لشعوب بلداننا في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. وتضم السلفادور صوتها إلى من أعربوا عن دعمهم للشقيقة جمهورية كازاخستان من أجل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى.

وتعتقد السلفادور أن من المهم اليوم أكثر من أي وقت مضى تعزيز الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة

بالتهديدات الخطيرة التي يشكلها استعمال أسلحة الدمار الشامل والقضاء على التهديد الحقيقي والوشيك الذي يشكله الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وستقدم السلفادور إسهامها في دعم الأهداف ذات الأولوية من أجل القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل وإيلاء اهتمام خاص لاتخاذ تدابير للقضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السيد غرونديتز (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة اللجنة الأولى، وهي مهمة بالغة الأهمية، فضلا عن أن أؤكد لكم كامل تعاون وفد السويد.

وتؤيد السويد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، ولكني أود أن أضيف النقاط التالية بصفتي الوطنية:

تؤمن السويد باتباع نهج حيال نزع السلاح والأمن الدولي، يضع البشر في الصدارة ويجعلهم محورا للسياسات. وفي سياق ذلك النهج، فإن المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء والرجال على السواء أمر بالغ الأهمية من أجل تحقيق السلام والأمن المستدامين. والهدف الذي يجب علينا تحقيقه هو وضع إطار دولي لمعاهدات والتزامات ومؤسسات تعزز وتكمل بعضها بعضا من أجل ضمان تمكن الجميع من التمتع بالحقوق في الأمن والأمان.

واستمرار وجود الأسلحة النووية يتعارض مع هذا النهج. وسيترتب على أي استعمال للأسلحة النووية عواقب إنسانية كارثية، تتجاوز حدود الزمان والمكان. وتشكل الأسلحة النووية أيضا خطرا متأصلا على استمرار الحياة على كوكب الأرض - وهو خطر لا يملك أغلبية البشر شيئا حياله. وإزاء تلك الخلفية، ترحب السويد بوضع البعد الإنساني مرة أخرى في صدارة المناقشات بشأن نزع السلاح النووي. ولذلك،

الجماعات وأنشطتها، وهو ما يشكل خطرا كبيرا على أمننا. والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إلى جانب تكديسها وانتشارها، يسهم في إذكاء ثقافة العنف والإفلات من العقاب. ولذلك، يجب ألا ندخر وسعا في سبيل مكافحة هذه الآفة.

ولذلك، فإننا على دراية بالحالة التي كان لها تأثير على آلاف الأرواح في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، كانت السلفادور من بين أول ٥٠ بلدا توقع وتصدق على معاهدة تجارة الأسلحة، الأمر الذي أسهم في الجهود الدولية وجهود الأمم المتحدة الرامية إلى مكافحة الاتجار بهذه الأسلحة. ونحن نتطلع إلى تنفيذ هذا الصك الهام بحلول نهاية هذا العام. واتخذت حكومة بلدنا الخطوات اللازمة على الصعيد الوطني من أجل الوفاء بالتزاماتها بموجب هذا الصك الدولي الملزم قانونا. ونؤكد من جديد التزامنا بمواصلة دعم وتعزيز الالتزامات والمسؤوليات المضطلع بها في إطار معاهدة تجارة الأسلحة.

لقد قيل في هذه القاعة إن الصراعات ترتبط بترع السلاح والتنمية. وعلى النحو المعبر عنه والمكرس في ميثاق الأمم المتحدة، فإن إحلال السلام الدولي وصونه في العالم يتطلبان بذل جهود متضافرة للتقليل إلى أدنى حد من استخدام الموارد الاقتصادية والبشرية في سباق التسلح. والمشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي في مجال التنمية والقضاء على الفقر والقضاء على الأمراض ترتبط جميعا بترع السلاح. وهذا هو السبب في أن حكومة بلدي تشجع المجتمع الدولي على مواصلة اتخاذ التدابير ذات الصلة للوفاء بالالتزامات التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وسنواصل العمل لتعزيز دور المنظمة في هذا الصدد.

وفي الختام، أود أن أقول إن السلفادور تؤكد مجددا التزامها بمواصلة العمل للانضمام إلى جهودنا الجماعية وتعزيز الجهود المبذولة في المحافل الدولية بهدف إذكاء الوعي

إن الأمن المستدام يتحقق بالتعاون لا بالعمل الانفرادي ضد خصم من الخصوم. وتشكل أعمال العدوان الروسية، وضم الأرض الأوكرانية بصورة غير شرعية، انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، وتتعارض تماما مع الالتزامات الروسية بموجب مذكرة بودابست، وتشكل تحديا خطيرا للحالة الأمنية في أوروبا وما وراءها. وتلك التطورات تؤكد على الضرورة الملحة لتعزيز المعاهدات والالتزامات والقيام بتخفيضات كبيرة في جميع الترسانات النووية. وتشعر السويد بالقلق على نحو خاص إزاء استمرار وجود الأسلحة النووية التكتيكية في المناطق المجاورة لنا، وتحث جميع الأطراف المعنية على اتخاذ الخطوات اللازمة للحد من تلك الأسلحة وإزالتها. ومثلما ينبغي اعتبار الأسلحة النووية من مخلفات حقبة غابرة، فإن سياسات القوة ينبغي ألا يكون لها أي مكان في عالم اليوم، الذي تركز فيه الدول الناجحة على التقدم والحرية.

إن نزع السلاح وعدم الانتشار عمليتان تعززان بعضهما بعضا. وما زالت هناك شواغل غير مقبولة فيما يتعلق بالانتشار وعدم الامتثال. فالجهات الفاعلة من غير الدول يجب أن تُمنع من حيازة أسلحة الدمار الشامل - وأي سيناريو آخر سيكون كارثيا. وقد كانت السويد دوما في طليعة الجهود الرامية إلى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ويشكل اتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، مع البروتوكول الإضافي، معيار التحقق. وينبغي للدول التي لم تقم بعد بإنفاذ بروتوكولات إضافية أن تفعل ذلك دون تأخير.

ولعمليات مؤتمر قمة الأمن النووي والشراكة العالمية دور حاسم في تأمين المواد النووية غير الحصرية في جميع أنحاء العالم والتقليل إلى أدنى حد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب. وتنطلع إلى العمل مع الشركاء على تعزيز الأمن البيولوجي وتفادي التهديد الناجم عن الإرهاب البيولوجي من خلال

تؤيد السويد البيان الذي سيدي به ممثل نيوزيلندا بشأن هذا الموضوع. وتنطلع أيضا إلى المؤتمر القادم المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، المقرر عقده في فيينا في كانون الأول/ديسمبر. ونحن نشجع جميع الدول، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول المالكة لها، على المشاركة في هذا المؤتمر.

والسويد تعتقد اعتقادا راسخا أن المنظور الإنساني يمكن أن يسهم في المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر عقده في العام المقبل، وذلك من خلال توفير طاقة جديدة للمناقشات، وزخم جديد للتعجيل بترع السلاح، ومعلومات للأجيال الجديدة عن مخاطر الأسلحة النووية.

وسيعقد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ في السنة التي تحل فيها ذكرى مضي ٧٠ عاما على تفجيري هيروشيما وناغازاكي، و ٤٥ عاما على بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، و ٢٠ عاما على تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى. وقد أبرمت المعاهدة على أساس الإدراك بأن القوة التدميرية الفظيعة للأسلحة النووية ينبغي احتواؤها وإزالتها. والهدف المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة النووية هدف يتشاطره معظمنا، إن لم تكن نتشاطره كافة، ولكن النتائج لم ترق لمعاييرنا. ويتواصل العمل ببطء، لا سيما في بعض المحافل المتعددة الأطراف. والمواقف التي تعود إلى أيام الحرب الباردة ما زالت قائمة، ولا نرى ما يكفي من الخطوات الملموسة لإزالة الأسلحة النووية.

وما زالت المعاهدة هي حجر الزاوية في نظام عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. والمطلوب هو أن تقوم الدول الأطراف كافة بعمل مضمّن بشأن الركائز الثلاث للمعاهدة - نزع السلاح، وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية - من أجل التوصل إلى نتيجة ناجحة في المؤتمر الاستعراضي العام المقبل.

والعمل على تحقيق السلامة والأمن للجميع يتجاوز نطاقه الأرض. ويرهن عدد متزايد من المساعي البشرية بالهياكل الأساسية القائمة في الفضاء. وتزايد تلك الأنشطة بسرعة من حيث عددها ونطاقها، وقد أسهمت بقدر كبير في تنمية ورفاه المجتمعات في جميع أنحاء العالم. وبازدياد استخدام الفضاء الخارجي تقوم الحاجة إلى وضع قواعد مشتركة للسلوك حتى يتسنى للمزيد من الناس الاستفادة من الخدمات المتصلة بالفضاء، ومن أجل ضمان تنفيذ الأنشطة على نحو مستدام. وقد شكل تقرير فريق الخبراء الحكوميين العام الماضي (انظر A/68/189) والقرار المتخذ بتوافق الآراء بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (القرار ٥٠/٦٨) إنجازاً تأسس الحاجة إليه في ذلك الصدد.

وبناء على التوصيات الواردة في ذلك القرار، أجريت سلسلة من المشاورات بشأن مدونة دولية لقواعد السلوك للأنشطة في الفضاء الخارجي. وستوفر المدونة الدولية لقواعد السلوك قواعد طوعية للسلوك لمعالجة المسألة الملحة المتمثلة في الحطام الفضائي والمساعدة في منع نشوب النزاعات في الفضاء الخارجي. وتؤيد السويد بقوة الجهود الرامية إلى بدء المفاوضات بشأن هذه المدونة الدولية لقواعد السلوك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أفهم أنه لا يوجد أي متكلم في القاعة على استعداد لأخذ الكلمة. وبالتالي، أعلق الجلسة حتى الساعة ٣٠/١٦، آملين أن يكون لدينا حينئذ المزيد من المتكلمين الراغبين في أخذ الكلمة.

عُلقَت الجلسة الساعة ٣٠/١٦ واستؤنفت الساعة ٣٠/١٦.

السيد مورا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أهنيكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى، وأؤكد لكم دعم وتعاون وفد بلدي الكاملين.

الشراكة العالمية وعملية الخطة العالمية للأمن الصحي. كما أننا على استعداد لمواصلة العمل مع الآخرين من أجل تعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البيولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة.

واستخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع السوري أمر بغض وغير مقبول. فهذه الأسلحة محظورة بموجب قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج، تكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وأي استخدام من هذا القبيل يشكل جريمة خطيرة بموجب القانون الإنساني.

ويسر السويد أنها شاركت في التحقيق الذي قامت به الأمم المتحدة في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية، بقيادة آكي سيلشتروم، وفي بعثة الأمم المتحدة/منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للإشراف على تفكيك مخزون سوريا المعلن من الأسلحة الكيميائية. وتدين السويد استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في شكل غاز الكلورين في النزاع، وتؤيد دعوة الأمين العام إلى تقديم الجناة إلى العدالة.

ومصدر أكبر تهديد يومي للسلامة والأمن البشريين هو استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارهما غير المشروع. وسيكون بدء نفاذ معاهدة تجارة الأسلحة في وقت لاحق من هذا العام إنجازاً كبيراً. وستشجع المعاهدة التحلي بقدر أكبر من المسؤولية في الاتجار بالأسلحة التقليدية، وستساعد في القضاء على الاتجار غير المشروع وغير المنظم. ومن المهم أن المعاهدة تعالج أيضاً العنف الجنساني، ولكن هناك الكثير مما ينبغي عمله للحد من العنف الجنساني في النزاعات المسلحة والقضاء عليه.

وتولي السويد أهمية بالغة للانضمام على نطاق واسع إلى معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها تنفيذاً فعالاً. وتتطلع إلى الإسهام في بناء معاهدة عملية وفعالة. وبتلك الروح، قمنا بترشيح السفير بول بيير لمنصب رئيس الأمانة المقبلة لمعاهدة تجارة الأسلحة.

معا موضوع المعاهدة والغرض منها. وتشاطر نحن أيضا الشعور بالقلق البالغ الذي أعرب عنه في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠ إزاء الآثار الوخيمة التي يمكن أن تترتب عن أي استخدام للأسلحة النووية.

ويمثل إنشاء الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل الأخرى تطلعا يجب علينا جميعا أن نواصل السعي إليه. ونرى أن من الأهمية بمكان مواصلة النظر في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، مسترشدين في ذلك بخطة عمل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٠. ونحث جميع الدول في المنطقة على مواصلة العمل مع السفير لاجافا ممثل فنلندا، والمشاركين الآخرين في عقد المؤتمر بروح من التعاون والتوافق.

وفيما يتعلق بعدم الانتشار النووي، فإننا نأسف لاستمرار عدم التعاون من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويساورنا أيضا الشعور بالقلق البالغ إزاء التقارير الواردة عن مواصلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطوير الأسلحة النووية وبرامج القذائف التسيارية. وفيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني وما بعد خطة عمل جنيف المشتركة، فإننا نشجع عملية التفاوض الجارية بين إيران ومجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة+٣، ونود لها أن تضي قدما بمزيد من الزخم السياسي المتجدد وبروح من الانفتاح والشفافية وحسن النية، كي تؤدي إلى الوصول إلى اتفاق شامل ونهائي.

وما فتئت البرتغال تطالب منذ أمد طويل ببدء المفاوضات الرامية إلى توسيع عضوية مؤتمر نزع السلاح، إذ لم يحرز أي تقدم في هذا الصدد منذ عام ١٩٩٩. ونحن على إيمان راسخ بأن هذا الوضع يشكل انتهاكا لأحد الشروط الأساسية المتعلقة بعدم التمييز، والتي ينبغي أن تسري بالكامل على إحدى هيئات الأمم المتحدة المتعددة الأطراف، ومنها مؤتمر نزع السلاح، بوصفه منتدى نزع السلاح الوحيد المتعدد الأطراف

تؤيد البرتغال تأييدا كاملا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/69/PV.2)، ولكني أود الإدلاء ببعض النقاط المحددة بصفتي الوطنية.

تشكل معاهدة تجارة الأسلحة إنجازا رئيسيا للمجتمع الدولي، ونحن سعداء جدا بالجهود المبذولة خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا لضمان احتمال دخول المعاهدة حيز النفاذ في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر. ويجب استمرار عملية توسيع نطاق الدول الأطراف في المعاهدة، وتناشد البرتغال جميع الدول غير الأطراف في المعاهدة، للتصديق عليها.

ونحن على ثقة بأن تنفيذ المعاهدة على نحو يتسم بالقوة والشفافية والفعالية سيسهم إسهاما قيما في تعزيز السلام والأمن، وسيكون له أثر إنساني هام، ولا سيما في المناطق المتضررة من النزاعات والتهديدات المتطرفة، أو في تلك الخارجة من النزاعات. وستساعد المعاهدة أيضا على تعزيز الحوار وتعددية الأطراف وبناء الثقة بين جميع الجهات الفاعلة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية المعنية بتحديد الأسلحة، فتسهم بذلك في تحسين البيئة الأمنية الدولية. ونتطلع بشدة إلى المؤتمر الأول للدول الأطراف، المقرر عقده العام المقبل في المكسيك.

تولي البرتغال أهمية كبيرة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من أن العديد من الأسئلة ما تزال عالقة، فإن من الواجب الحفاظ على مصداقية المعاهدة وفعاليتها وتعزيزهما. ونرى أن من شأن المشاركة البناءة من قبل الجميع أن تتيح إمكانية التوصل إلى نتائج إيجابية وتوافقية، فتساعد بذلك على النهوض بسعيينا الجماعي نحو عالم خال من الأسلحة النووية. وما تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم الانتشار النووي. ويجب تعزيز الركائز الثلاث لذلك النظام: عدم الانتشار ونزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، بطريقة متوازنة وعلى قدم المساواة، كونها تشكل

استخدام التكنولوجيا ذات الصلة على الصعيد الدولي. ولا تؤدي التطورات المتصلة بأنشطة الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني إلى ارتياد تخوم جديدة في مجال العلم فحسب، بل تطرح تحديات إضافية ينبغي أن يتصدى لها المجتمع الدولي بأسره.

وعليه، يجب وضع صكوك متعددة الأطراف لضمان استخدام الفضاء الخارجي والفضاء الإلكتروني للأغراض السلمية والعلمية والأهداف الإنمائية فحسب. ونرحب في ذلك الصدد، بنتائج آخر تقرير لفريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي (انظر A/68/189). ونؤيد أيضا تأييدا كاملا مدونة قواعد السلوك الدولية المتعلقة بأنشطة الفضاء الخارجي، كونها مثالا مجديا للصلك المطلوب لذلك الغرض.

أما في مجال الأسلحة المتقدمة تكنولوجيا، من قبيل الطائرات المسلحة من دون طيار، والأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل بالكامل، فتؤيد البرتغال تعزيز المناقشات الدولية بشأن السبل الكفيلة بمعالجة العناصر المنظمة لها على نحو أفضل، لا سيما في ضوء احتياجات قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي.

إن اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام من بين أكثر معاهدات نزع السلاح المقبولة عالميا وأكثرها تنفيذا، مع ما تنطوي عليه تلك الاتفاقية من آثار إنسانية كبيرة. في ذلك الصدد، يبرز مؤتمر مابوتو الذي عقد مؤخرا بوصفه حالة تجسد ما يمكن أن تحققه الإرادة السياسية والتصميم المشتركين. لا يزال الطريق طويلا، بيد أننا نؤيد بالكامل تنفيذ خطة عمل مؤتمر مابوتو بوصفها الخطوة المقبلة في الاتجاه الصحيح.

إن التقارير الأخيرة عن استخدام الذخائر العنقودية من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في حملتها الإرهابية وضعت هذه الفئة من الذخائر عند مستويات أعلى

للتفاوض بشأن الصكوك القانونية المتعلقة بعدم الانتشار ونزع السلاح. ونرى أنه ينبغي أن يشرع المقرر الخاص في أداء عمله على وجه السرعة، نظرا لاتساقه مع ترشيح صديق للرئيس لأغراض توسيع المؤتمر.

وواقع أن مؤتمر نزع السلاح لا يزال في مأزق مؤسف ومثير للإحباط، وأنه يقتضي الالتزام المشترك والعمل البناء بغرض التغلب عليه. لقد أحرز بعض التقدم في ذلك الصدد خلال العام الحالي، ونأمل أن يشجع ذلك المزيد من الزخم والتعاون الوثيق بهدف تحقيق النجاح في تحسين الآليات الدولية المتعددة الأطراف الرامية إلى إيجاد عالم أكثر أمنا عن طريق عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة. وبالتالي، فإن اعتماد وتنفيذ المعاهدات والاتفاقات ذات الصلة بالأسلحة، مهمتان حاسمتان يتعين السعي إلى إنجازهما.

ونعرب عن تقديرنا العميق للعمل المتميز الذي اضطلعت به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالتعاون مع المجتمع الدولي في سوريا. فهو مثال ساطع على إمكانية تحقيق النجاح حين تتمكن الإرادة السياسية المشتركة من حشد الجهد المطلوب. وبالرغم من ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء التقارير الواردة مؤخرا، والتي تشكل في صحة الإخطارات السورية عما يتعلق بكامل ترسانتها الكيميائية وما يتصل بها من هياكل. إن مسألة احتمال وصول الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك الجماعات والحركات المتطرفة والإرهابية، إلى الوسائل والخبرة الفنية المتصلة بمختلف أنواع أسلحة الدمار الشامل، تشكل مصدر قلق بالغ ويجب أن يتصدى لها المجتمع الدولي على سبيل الأولوية.

ويجب عدم الاستهانة بالتحديات الجديدة لجهود عدم الانتشار، وينبغي التصدي لها بحزم. ويهدف التقدم المحرز في مجال التكنولوجيا إلى تعزيز رفاه الإنسان، غير أن استخدامها بصورة غير مشروعة لأغراض قد تكون خطيرة ينطوي على تهديدات خطيرة. ومن هنا ينشأ التشديد على ضرورة تنظيم

وعلى النحو المبين في المؤتمرين السابقين في أوصلو وناياريت، فإن العواقب الكارثية والآثار الإنسانية للأسلحة النووية لا يمكن تحملها وينبغي أن تشكل ضرورة ملزمة للحيلولة دون استخدام هذه الأسلحة في المستقبل. ونحن نكرر ما قالته الوفود الأخرى في أن الضمان الوحيد في مواجهة ذلك هو القضاء التام على جميع الأسلحة النووية. ونرحب بالدعوة الواردة في مؤتمر ناياريت من أجل وضع صك ملزم قانوناً يحظر أي استخدام للأسلحة النووية. ونتطلع إلى المؤتمر الثالث، المقرر عقده في فيينا في كانون الأول/ديسمبر.

وبعد عقود من اعتماد معاهدة عدم الانتشار، لم نر بعد أي تقدم فعلي نحو تنفيذها، ولا سيما فيما يتعلق بالمادة السادسة من المعاهدة. ومع اقترابنا من موعد المؤتمر الاستعراضي التاسع لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام المقبل، نعتقد أن الالتزام والتعاون المخلصين مطلوبان من الجميع، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، من أجل التحرك صوب تحقيق الهدف العام المتمثل في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والأهداف المتوخاة من المؤتمر الاستعراضي.

ونؤيد بقوة إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وأي استمرار في التأخير في إنشاء هذه المنطقة في الشرق الأوسط يتعارض مع الالتزامات التي تعهد بها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ وخطة عمله. وفي هذا الصدد، ندعو إلى عقد المؤتمر دون مزيد من التأخير. ونشدد أيضاً على أهمية تحقيق الانضمام العالمي إلى المعاهدة، ونعتقد أن دخول الاتفاقية حيز النفاذ سيمنع المزيد من تطوير وانتشار تلك الأسلحة اللاإنسانية.

ويمثل هذا العام واحداً من الأعوام التي شهدت أعلى نسبة من الوفيات بين أبناء الشعب الأفغاني منذ عام ٢٠٠١. إن استخدام الأسلحة الشديدة الانفجار ذات الآثار الواسعة النطاق - مثل منظومات مدافع الهاون والصواريخ والقنابل اليدوية - على يد الجماعات الإرهابية في المناطق الآهلة

من الوعي، بل حتى عند مستوى الإنذار. وللمرة الأولى، تستخدم جهات فاعلة من غير الدول هذه الأسلحة التقليدية الوحشية والفتاكة. تدين البرتغال ذلك بالكامل، وتتطلع قدماً إلى انعقاد المؤتمر الاستعراضي الأول المعني باتفاقية الذخائر العنقودية، المزمع عقده في العام القادم في دوبروفنيك.

أخيراً، أود أن أكرر استمرار دعم البرتغال القوي لقيم القانون الإنساني وحقوق الإنسان في جميع مناقشات وجهود نزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد تانين (أفغانستان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشارك الوفود الأخرى في تهنئتك، سيدي، على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى. ونتمنى لكم ولأعضاء المكتب كل النجاح في قيادة عمل اللجنة، وأؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين.

تؤيد أفغانستان البيان الذي أدلى به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/69/PV.2). ومع ذلك، أود أن أبدي الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

تكرر أفغانستان تأكيد التزامها الكامل بالدبلوماسية المتعددة الأطراف بوصفها مبدأ هاماً لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي. ونعتقد أن الأهداف العالمية تجاه تحديد الأسلحة والحد منها والقضاء التام على أي نوع من أسلحة الدمار الشامل لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال إظهار جميع الأطراف للإرادة السياسية القوية.

وتؤيد أفغانستان بشكل لا لبس فيه جميع المبادرات في مجال نزع السلاح النووي. وبالتناغم مع الركيزة الأساسية في سياستنا الخارجية، نلتزم تماماً بتحقيق منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا وفي مناطق أخرى من العالم. وفي هذا الصدد، تعد أفغانستان طرفاً في كل من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونرحب باعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الخامس للدول الذي يعقد كل سنتين، وهي عملية تترأسها أفغانستان، وأشكر جميع الدول الأعضاء على تعاونها طوال العملية معي ومع فريقتي.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في تنظيم صناعة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتجارتها ومرورها العابر وتداولها، لا تزال هنالك حاجة لمزيد من التعاون الدولي للتصدي للتحديات الناشئة عن التداول غير المشروع والانتشار غير المسيطر عليه لتلك الأسلحة في كثير من مناطق العالم، ولا سيما في حالات الصراع وما بعده. ومن ثم فإننا نرحب أيضاً بإدراج هدف متمثل في الحد من التدفق غير المشروع للأسلحة بحلول عام ٢٠٣٠ ضمن أهداف التنمية المستدامة.

إن الحرب والعنف قد تركا أفغانستان مثقلة بالألغام. وهي في الواقع واحدة من أكثر البلدان المثقلة بالألغام في العالم. وتظلّ الألغام الأرضية والذخائر المتفجرة المهجورة تشكل خطراً كبيراً على حياة الكثير من المدنيين الأفغان، وتزيد من تعريض الأمن والتنمية في أفغانستان وشعبها للخطر. لقد فقد أكثر من مليون شخص أطرافهم بسبب الألغام الأرضية، ويستمرّ التدمير الواسع النطاق والخسائر في الأرواح حتى اليوم. وعلاوة على ذلك، في الوقت الحاضر، تواصل حركة الطالبان والجماعات المقاتلة المتطرفة استخدام الألغام من أجل تحقيق هدفها النهائي المتمثل في تهديد الاستقرار والسلامة والتنمية في أفغانستان.

وبرغم الكثير من التحديات المقبلة، فإن نهاية الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات في أفغانستان تلوح في الأفق، حيث شرعت أفغانستان في خطة مدتها ١٠ سنوات، تمسّياً مع طلب تمديد اتفاقية أوتاوا، التي ستشهد حلولاً أفغانستان من الألغام بحلول عام ٢٠٢٣. سيكون هذا إنجازاً بارزاً للبلد،

بالسكان واستخدام المدنيين كدروع بشرية قد أدى إلى زيادة كبيرة في الخسائر في صفوف المدنيين.

ولا يزال الاستخدام العشوائي وغير المشروع للأجهزة المتفجرة المرتجلة، بما في ذلك الأجهزة المتفجرة المرتجلة العاملة بصفائح الضغط والقنابل المزروعة على جوانب الطرق والمجمعات الانتحارية للإرهابيين والجماعات المتطرفة، يسبب خسائر هائلة في الأرواح على أساس يومي بين المدنيين العاديين، وكذلك بين قوات الأمن الأفغانية والدولية، وذلك في انتهاك مباشر للقانون الإنساني الدولي. وفي عام ٢٠١٠، منعت حكومة بلدي استيراد نترات الأمونيوم وتصديره ونقله، وهو المادة الرئيسية في صنع الأجهزة المتفجرة المرتجلة. وما زلنا نواجه حالة حيث يستمر الاتجار بهذه المواد وإدخالها إلى أراضيها من داخل الأقاليم المتاخمة لنا. ولذلك، فإننا ندعو إلى زيادة تضافر الجهود والآليات المتكاملة للتصدي لهذا التحدي في منطقتنا وخارجها.

وبعد أن شهدنا صراعات وعنفاً مستمرين، ما فتئت أفغانستان واحدة من الضحايا الرئيسيين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي زمن الحرب، تم استيراد ملايين من الأسلحة غير المشروعة والأسلحة الخفيفة أو الاتجار بها في داخل بلدنا. وقد قُتل أكثر من مليون شخص بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وحدها، وتعرّض ما يقرب من مليون آخرين إلى مختلف أنواع العجز والإعاقة بسبب تلك الأسلحة وما يتصل بها من ذخيرة. لقد كانت الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل واضح عنصراً رئيسياً في زعزعة الاستقرار وتدمير أفغانستان خلال العقود الثلاثة الماضية. وتشهد أفغانستان يوماً على حقيقة أن وصول الإرهابيين إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة يغذي حلقة العنف في أفغانستان وفي منطقتنا.

وفي هذا السياق، تؤيد أفغانستان تأييداً كاملاً برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة

اللجنة الأولى، أود أن أؤكد لكم، سيدي، تعاوني وتعاون وفدي مع الجهود الهامة جدا التي تقوم بها اللجنة من أجل إحلال السلام العالمي.

يشرفني أن أنقل إليكم، ولجميع الوفود الحاضرة هنا تحيات قداسة البابا فرانسيس الذي أوضح دعمه القوي للإسراع في اتخاذ الخطوات التي من شأنها أن تؤدي إلى القضاء على أسلحة الدمار الشمال والحد من اعتماد العالم على القوة المسلحة في إدارة الشؤون الدولية. إنه يناشد جميع الأطراف بعدم انتشار الأسلحة ونزع السلاح، ابتداء بالأسلحة النووية والكيميائية.

لقد شهد العام الماضي تقدما في القضاء على الأسلحة الكيميائية؛ ومع ذلك فإن الأبناء التي ترد باستمرار عن استخدام الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك استخدام غاز الكلور، تذكر المجتمع الدولي بضرورة مضاعفة جهوده للقضاء على الأسلحة الكيميائية قضاء مبرما وعلى أي استخدام مزدوج للمواد الكيميائية.

أما فيما يتعلق بالأسلحة النووية فإن المؤتمر الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، الذي سيعقد في كانون الأول/ديسمبر في فيينا، يمثل تذكيرا جادا بالإحباط العميق الذي يشعر به المجتمع الدولي إزاء عدم إحراز تقدم سريع في نزع السلاح النووي، والآثار الإنسانية والأخلاقية الناجمة عن استخدام أسلحة الدمار الشامل. ومما يبعث على القلق عدم قدرة الدول الحائزة للأسلحة النووية على البدء بالمفاوضات الرامية إلى تحقيق المزيد من التخفيض في مخزوناتنا الحالية، بيد إن ما يبعث على القلق بدرجة أكبر تحديث بعض النظم القائمة وزيادة مخزونات الأسلحة.

سوف يُعقد قريب جدا في مدينة نيويورك مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. من الجدير بالذكر أن جميع الدول الممثلة هنا تقريبا أطراف في المعاهدة. ربما يعتقد المرء أن معاهدة هامة للغاية لأننا

نتيجة للعمل الشاق وتفاني آلاف من الأفغان العاملين في مجال إزالة الألغام الذين تلقوا الدعم التقني والمالي على مدار سنوات عديدة من قبل العديد من الدول المانحة ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام. إلا أن القيود المالية تعيق إلى حد كبير قدرتنا على التصدي لهذا التحدي الهائل بنجاح. ولذلك، فإن استمرار الدعم والمساعدة الدوليين أمران أساسيان في جهودنا المشتركة الرامية إلى تحقيق هذا الهدف.

ونرحب بإعلان مابوتو+١٥، الذي اعتمد في المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام. ونحن ندين بأشد العبارات أي استخدام للألغام المضادة للأفراد ونندعم إنجاز أهداف مؤتمر مابوتو الاستعراضي.

وفي حين أن الاتفاقية حققت نجاحا كبيرا في إثارة عزم المجتمع الدولي على مناهضة هذه الأسلحة العشوائية وفي تنفيذ التزامات خاصة ببلدان محددة، لا تزال أفغانستان تعاني من آثار استخدامها في السابق.

وفي الختام، تلتزم أفغانستان التزاما كاملا بالقضاء على الذخائر العنقودية. في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، قمنا بالتصديق على اتفاقية أوسلو بشأن الذخائر العنقودية. وتدمير الآلاف من الذخائر المختلفة، يسر أفغانستان أنها دمرت جميع الأسلحة من ذلك النوع ضمن مخزوناتنا العسكرية. نحن ملتزمون التزاما تاما بأحكام اتفاقية الذخائر العنقودية. نحن ندين جميع أشكال استخدام هذه الأسلحة العشوائية في تأثيرها. ونشجع تحقيق عالمية الاتفاقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للمراقب الدائم عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي أخطب فيها

النووي، وعن إبرام معاهدة بشأن نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية شديدة وفعالة.“

ويرحب الكرسي الرسولي بالتقدم المحرز، مهما كان متواضعا، في مجالات الأسلحة التقليدية، مثل التقدم في تنفيذ اتفاقية أوتاوا بشأن حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام واتفاقية الذخائر العنقودية. غير أن ما يبعث على القلق الشديد أن تدفق الأسلحة التقليدية ما يزال يوجب الصراعات في جميع أنحاء العالم. ويجب أن نتذكر بأن الجشع المالي يغذي مبيعات الأسلحة، وأن بيع الأسلحة يغذي الصراعات التي تتسبب بمعاناة شديدة للغاية وانتهاكات لحقوق الإنسان. وما دام يجري حاليا تداول كميات كبيرة من الأسلحة، يمكن دائما انتحال ذرائع جديدة لبدء الأعمال القتالية، وسهولة الحصول على الأسلحة تيسر ارتكاب أعمال العنف ضد السكان الأبرياء.

ويحذو وفدي ويطيد الأمل أن ترد دورة هذا العام لذلك التحدي وأن تدرك العواقب الخطيرة لانتشار واستخدام الأسلحة التقليدية على حياة الإنسان في جميع أرجاء المعمورة. إننا إذ ندرك بأن عمل اللجنة ينطوي على تحدٍ شديد جدا وأنه من الصعب جدا التوصل إلى اتفاقات، يجب ألا نشعر أبدا باليأس. ويجب ألا يحيد اهتمامنا عن هذه المسائل المعقدة للغاية. وربما تلهمنا جميعا الصورة المألوفة لقطرات الماء المستمرة التي تذيب بأناة أقسى الصخور في خضم التقدم البطيء كي نمضي قدما، على الرغم من الجمود والانتكاسات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن لجنة الصليب الأحمر الدولية.

السيدة لواند (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (تكلمت بالإنكليزية): في سياق العمل الإنساني الجاري في عدد كبير جدا من النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف في جميع أرجاء العالم، شهدت لجنة الصليب الأحمر الدولية مباشرة

المشترك ستنفذ بسرعة وفعالية أكبر، وأن القرارات المتخذة في المؤتمرات الاستعراضية السابقة وصلت مرحلة متقدمة بالفعل في تنفيذها. للأسف، الحالة ليست كذلك. وإن التعهد الرئيسي الذي قطعه الدول الحائزة للأسلحة النووية في المعاهدة بأن تقوم تدريجيا بنزع السلاح مقابل أن تقوم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالامتناع عن حيازة الأسلحة النووية لا يزال في طريق مسدود. ما برح الكرسي الرسولي يعتقد بأن سياسة الردع النووي الدائم تعرض للخطر عملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. لذلك، يحض وفدي اللجنة عند البدء بالأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي التاسع على التركيز على ضرورة تجاوز مسألة الردع النووي، والعمل من أجل إحلال سلام دائم يقوم على الثقة المتبادلة، بدلا من مجرد الإبقاء على حالة عدم الحرب القائمة على منطق التدمير المتبادل. وفي ذلك الصدد، يحض الكرسي الرسولي جميع الدول على التوقيع و/أو التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من دون مزيد من التأخير بوصفها عنصرا أساسيا في نزع السلاح النووي على الصعيد الدولي وفي نظام عدم الانتشار النووي.

علاوة على ذلك، يعتقد وفدي أن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل سيكون خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح، حيث أنها ستبرهن أن بوسعنا بالفعل التحرك من أجل التوصل إلى اتفاق عالمي للقضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل.

بينما نبقى تركيزنا منصبا على الأسلحة النووية وتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، علينا ألا نهمل الهدف الأوسع المتمثل في إيجاد عالم أقل اعتمادا على استخدام القوة. حيث تبين المادة السادسة من المعاهدة بوضوح بأن:

”تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في المعاهدة بمواصلة إجراء المفاوضات اللازمة بحسن نية عن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في موعد قريب، وبنزع السلاح

الأطراف المتحاربة عند القتال في المناطق المأهولة يشكل أيضا مصدر قلق. هذه السنة وحدها، شهد عدد من الصراعات المسلحة استخدام الأسلحة المتفجرة التي تحدث أثرا واسع النطاق في المناطق المأهولة بالسكان، أسلحة مثل القنابل الكبيرة أو القذائف، وأسلحة النيران غير المباشرة غير الموجهة، بما في ذلك المدفعية ومدافع الهاون، ونظم الأسلحة المصممة لإطلاق ذخائر متعددة عبر منطقة مترامية الأطراف. وتعتقد اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنه ينبغي تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة التي تحدث أثرا واسع النطاق في المناطق المكتظة بالسكان نظرا للاحتمال الكبير لعشوائية آثارها، على الرغم من عدم وجود حظر قانوني صريح لأنواع معينة من الأسلحة.

تبين الصراعات الأخيرة أن هناك حاجة لأن تولى الدول مزيدا من الاهتمام لهذه المسألة الإنسانية الهامة. ما برحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في أعمالها اليومية لحماية ومساعدة المدنيين المتضررين من الصراعات المسلحة، تشهد التكلفة البشرية المدمر لهذه الأسلحة من حيث عشوائية وعرضية القتل والإصابة والضرر الجسيم الذي تلحقه بالهياكل الأساسية الحيوية. المباني المتضررة أو المدمرة هي أكثر الآثار وضوحا لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. والأقل وضوحا هو الضرر الذي يلحق بالنظم الحيوية لإمدادات المياه والكهرباء، وهو ما له آثار سلبية شديدة على عمل المستشفيات، وبشكل أعم، على بقاء السكان المدنيين على قيد الحياة. وعلاوة على ذلك، فإن فقدان المنازل وسبل العيش جراء استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان يؤدي إلى تشريد المدنيين لمدة طويلة. تشير تلك الآثار تساؤلات بشأن اختيار وسائل وأساليب الحرب، بما في ذلك ما إذا كان من المناسب استخدام الأسلحة المصممة للقتال في ميدان القتال المفتوح أو استخدام كميات كبيرة من القوة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

التمن الباهظ الذي يدفعه المدنيون نتيجة عدم وجود رقابة كافية على توفر الأسلحة التقليدية. بالإضافة إلى إطالة أمد الصراعات المسلحة، فإن ضعف الرقابة على توفر الأسلحة يسر انتهاكات القانون الدولي، وعرض للخطر المساعدة الإنسانية، وتسبب في تشريد الملايين من المدنيين. وحتى بعد أن تضع الحروب أوزارها، تستمر المستويات العالية لاستخدام العنف المسلح وانعدام الأمن لأن الأسلحة متوفرة في منتهى السهولة.

لذلك من دواعي السرور الكبير بالنسبة للجنة الصليب الأحمر الدولية أن معاهدة تجارة الأسلحة سوف تدخل حيز النفاذ في نهاية هذا العام. يوجد اليوم أكثر من ١٢٠ دولة، أي تقريبا ما يزيد على نصف بلدان العالم، صادقت على الاتفاقية أو وقعت عليها، وبالتالي تلتزم بالهدف الإنساني المتمثل بالحد من المعاناة الإنسانية من خلال رقابة صارمة على التجارة الدولية للأسلحة التقليدية. تشجع لجنة الصليب الأحمر الدولية جميع الدول على التقييد بمعاهدة تجارة الأسلحة في أقرب فرصة ممكنة.

إن التسليم بأن من واجب كل دولة أن تحترم القانون الدولي الإنساني وتكفل احترامه في صميم المعاهدة. من شأن تطبيق المعاهدة تطبيقا أميناً ومتسقاً، أن يكفل عدم وصول الأسلحة إلى أيدي من سيستخدمها لارتكاب جرائم الحرب أو الانتهاكات الجسيمة لقانون حقوق الإنسان. وفي حين نهنئ الدول على البدء الوشيك لسريان معاهدة تجارة الأسلحة، تعلم اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن تدفق الأسلحة لا يزال يغذي بعضاً من أبشع الصراعات المسلحة. ونذكر جميع الدول المصدرة للأسلحة، حتى تلك التي لا تلتزم بالصكوك القائمة التي تنظم عمليات نقل الأسلحة، بأن عليها الامتناع عن نقل الأسلحة إلى الأطراف المتحاربة التي ترتكب بوضوح جرائم حرب أو حيثما يكون هناك احتمال كبير بأنها سترتكبها.

ليس توافر الأسلحة التقليدية فحسب الذي يتسبب في معاناة المدنيين؛ بل إن أنواع الأسلحة التقليدية التي تختارها

أخيراً، تود اللجنة الدولية للصليب الأحمر تناول اثنين من التكنولوجيات الجديدة للحرب لا يزال يدور بشأنهما الكثير من النقاش على الصعيد الدولي - هي نظم الأسلحة ذاتية التشغيل والحرب الإلكترونية. وترحب اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالاهتمام المتزايد الذي يوليه المجتمع الدولي لمنظومات الأسلحة ذاتية التشغيل، بما في ذلك في إطار اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر. في العام الماضي، أسفرت المناقشات في إطار الاتفاقية والمحافل الأخرى عن فهم أفضل للقدرات التكنولوجية والقصد العسكري والمسائل القانونية والأخلاقية التي تثيرها هذه التكنولوجيات الجديدة من تكنولوجيات الحرب.

وفي رأي اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فإن السمة المميزة للسلاح ذاتي التشغيل هي الاستقلال في المهمة حاسمة الأهمية المتمثلة في البحث عن الأهداف وتحديد واختيارها ومهاجمتها. هناك في كثير من الأحيان شعور بأن هذه الأسلحة هي أسلحة المستقبل البعيد، لكن الاستقلال المتزايد قائم بالفعل في المهام الحاسمة لبعض نظم الأسلحة المستخدمة اليوم. وثمة خطر يتمثل في أن الاستقلال المتزايد في المهام الحاسمة لنظم الأسلحة من شأنه أن يعني أن عملية صنع القرار التي يقوم بها الإنسان محل محلها عملية تقوم بها الآلات، وبالتالي فإنه يشكل شواغل قانونية وأخلاقية كبيرة. وتثير القدرات التكنولوجية الحالية والتطورات المتوقعة شكوكاً جديدة بشأن القدرة على استخدام نظم الأسلحة ذاتية التشغيل مع الامتثال للقانون الدولي الإنساني في جميع السيناريوهات والبيئات عدا أضيقتها وأبسطها. وإضافة إلى الشكوك المتعلقة بالامتثال القانوني هناك شواغل أساسية بشأن المقبولية الأخلاقية والمعنوية للسماح للآلات باتخاذ قرارات تمس الحياة بصورة مستقلة. وهناك حاجة لضمان توافر تحكم أو تقدير مناسب أو مجد من طرف الإنسان على استخدام القوة، بما في ذلك استخدام القوة الفتاكة ضد البشر.

إن التكلفة البشرية المحتملة للحرب الإلكترونية مصدر قلق أيضاً. تشير الحرب الإلكترونية إلى شن عمليات ضد

لقد شجع الأمين العام، في تقريره المؤرخ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة (S/2013/689)، الدول على تبادل المعلومات بشأن سياسات كل منها والممارسات التشغيلية والدروس المستفادة بشأن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وهو ما من شأنه إثراء المناقشات، وفي نهاية المطاف، وضع توجيهات في مجال السياسات العامة. وتنضم اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى الأمين العام في توجيه هذا النداء.

ورغم أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقف على آثار الأسلحة التقليدية على المدنيين وتتصدى لها، لا يزال خطر الأسلحة النووية يشكل مصدر قلق بالغ من الناحية الإنسانية. وفي هذا الصدد، وكما هو معروف جيداً، ناشدت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلل الأحمر في عام ٢٠١١ الدول ضمان عدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى على الإطلاق، وأن تواصل على وجه السرعة المفاوضات لحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها بالكامل على أساس الالتزامات القائمة والالتزامات الدولية. وفي الوقت نفسه، أعربنا عن صعوبة تصور الكيفية التي يمكن بها أن يكون أي استخدام للأسلحة النووية متوافقاً مع القانون الدولي الإنساني.

وترحب اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالاهتمام المتزايد الذي توليه الدول للآثار الإنسانية المترتبة على هذه الأسلحة، بما في ذلك من خلال مؤتمري أوصلو وناياريت ومؤتمر فيينا القادم. ونشجع جميع الدول على المشاركة بنشاط في تلك المناقشات حيوية الأهمية. تؤكد الأدلة على الآثار المباشرة وطويلة الأجل لاستخدام أي نوع من الأسلحة النووية، بما في ذلك نتيجة لانفجار عرضي، أن نزع السلاح النووي لا يزال ضرورة من الضرورات الإنسانية. ويحدونا الأمل في أن يقر مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ بالحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراءات قوية للنهوض بترع السلاح النووي.

أحد الحواسيب أو نظام حاسوبي من خلال تدفق للبيانات حينما تستخدم كوسيلة وأسلوب من وسائل وأساليب الحرب. يمكن أن يكون للهجمات الإلكترونية على نظم النقل وشبكات الكهرباء والسدود والمحطات النووية أو الكيميائية آثار مدمرة. وترحب اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأن تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي لعام ٢٠١٣ (انظر A/68/98) يؤكد انطباق القانون الدولي في هذا الصدد. في الواقع، تخضع الحرب الإلكترونية للحدود التي يفرضها القانون الدولي الإنساني بشأن جميع الأسلحة والوسائل والأساليب الجديدة للحرب، وخاصة حظر توجيه الهجمات ضد الأهداف المدنية، وحظر الهجمات العشوائية وغير المتناسبة.

ورغم أن القواعد القائمة تنطبق على الحرب الإلكترونية، فإن الترابط بين الشبكات العسكرية والمدنية يشكل تحديا كبيرا من الناحية العملية من حيث حماية المدنيين من أخطار الحرب الإلكترونية. يؤكد هذا التحدي أهمية قيام الدول التي تستحدث أو تكتسب قدرات في مجال الحرب الإلكترونية، سواء لأغراض هجومية أو دفاعية، بتقييم مدى قانونيتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠.